تحـرك عاجـل

حركة حماس تهدد بتنفيذ عمليات إعدام عقب احتفالات العيد

تهدد حركة حماس في غزة بتنفيذ عدة عمليات إعدام عقب انتهاء عطلة عيد الفطر. وقد تشمل تلك الإعدامات رجلاً يُعرف باسم "هـ. م. أ."، الذي كان دون سن الثامنة عشرة في وقت ارتكاب إحدى جريمتيْه المزعومتيْن، والذي زعم أنه تعرَّض للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة خلال فترة استجوابه.

في مايو/أيار 2010 أدانت المحكمة الابتدائية في خان يونس المدعو **هـ. م.أ.** في قضيتين منفصلتين. ففي القضية الأولى حُكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة ارتكاب جريمة "القتل غير العمد" لصديق له في عام 2009. وفي الثاني حُكم عليه بالسجن المؤبد زائد 14 سنة سجن بسبب قتل واغتصاب طفل يبلغ من العمر ست سنوات في عام 2000، عندما كان دون الثامنة عشرة من العمر. وحاجج محاميه بأن "اعترافه" بالجريمة الأخيرة غير مقبول لأنه كان قد تعرَّض للضرب خلال استجوابه، ولكن شكواه رُفضت. وقدَّم الادعاء العام استئنافاً ضد الحُكميْن. وفي سبتمبر/أيلول 2012 رفعت محكمة الاستئناف التهمتين إلى القتل العمد في كلتا القضيتين كما رفعت عقوبة السجن المؤبد إلى الإعدام. وفي 14 يوليو/تموز أيَّدت محكمة التمييز كلا الحكميْن. وبموجب القانون الفلسطيني، فإن مرتكب جريمة القتل لا يعاقَب بالإعدام إذا كان دون سن الثامنة عشرة في وقت ارتكاب الجريمة.

وفي 1 أغسطس/آب قال إسماعيل جابر، المدعي العام في إدارة الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة، إنه سيتم إعدام عدة "مجرمين" على الملأ بعد انتهاء عطلة عيد الفطر كي يكون في ذلك "عبرة" رادعة للمجرمين المحتملين. وفي هذا الأسبوع قال ناطق بلسان قناة القدس الفضائية إن وزير الداخلية مستعد "لتنفيذ عمليات إعدام على الملأ" بهدف ردع المجرمين الذين يسعون إلى الإخلال بأمن المجتمع". وقد وصفت السلطات عمليات الإعدام التي نُفذت في وقت سابق بأنها "علنية"، ولكن لم يحضرها سوى مسؤولون حكوميون وأمنيون وشخصيات دينية وصحفيون، ولا يبدو أنها كانت مفتوحة أمام الرأي العام.

كما يواجه **جميل زكريا جُحا** الإعدام بعد إدانته بتهمة القتل العمد، في حين أن رجلاً عُرف باسم **ف.أ** يمكن أن يُعدم إذا خسر دعوى الاستئناف في 14 أغسطس/آب 2013، بتهمة " التعاون" مع العدو.

رقم الوثيقة: UA: 214/13 Index: MDE 21/003/2013 Palestinian Authority بتاريخ: 7 أغسطس/آب 2013

يرجى كتابة رسائل فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة تتضمن ما يلي:

- الإعراب عن القلق العميق من أن هـ.م.أ يواجه تنفيذ الإعدام إثر محاكمة صدر فيها حكم بإعدامه على جريمة ارتكبها عندما كان قاصراً، واستندت إلى "اعتراف" أدلى به عندما كان يتعرض للتعذيب أو إساءة المعاملة بحسب ما زُعم؛
- حث السلطات على عدم إعدام "هـ.م.أ" وجميل زكريا جحا و"ف.أ" أو أي شخص آخر محكوم بالإعدام في غزة، وعلى إلغاء جميع أحكام الإعدام أو تخفيفها فوراً، مع الإشارة إلى أن عقوبة الإعدام لم تكن يوماً عقوبة رادعة للجريمة أكثر من غيرها من العقوبات؛
- الإعراب عن القلق العميق بشأن التصريحات التي صدرت مؤخراً عن سلطات حماس، مع الإشارة إلى أن الإعدام على الملأ يعتبر "أشد أشكال العقوبات اللاإنسانية"، ولا يخدم أية مصلحة مشروعة" وفقاً لما قاله المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي في عام 2006.

يرجى إرسال المناشدات قبل 18 سبتمبر/أيلول 2013 إلى:

وزير الداخلية والأمن الوطني (إدارة حركة حماس في غزة) فتحي حماد فاكس: 288-8-972 + 288 8 970 / 1994 1994 يرجى إرسال الفاكس قبل الساعة الثانية مساءً بتوقيت فلسطين (+ ساعتين بتوقيت غرينيتش) المخاطبة: معالي الوزير	المدعي العام إدارة حماس في غزة إسماعيل جابر فاكس: 2886885 8 972+ يرجى إرسال الفاكس قبل الساعة الثانية مساء بتوقيت فلسطين (+ ساعتين بتوقيت غرينيتش) البريد الإلكتروني: neiaba.gaza@gmail.com/ media@gp.gov.ps المخاطبة: السيد المدعي العام	رئيس الوزراء إدارة حماس في غزة إسماعيل عبدالسلام أحمد هنية فاكس: 264 8 972+ 1150 يرجى إرسال الفاكس قبل الساعة الثانية مساء بتوقيت فلسطين (+ ساعتين بتوقيت غرينيتش) المخاطبة: دولة رئيس الوزراء

كما يُرجى إرسال نسخ منها إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية على النحو التالي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

وإذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحـرك عاجـل

حركة حماس تهدد بتنفيذ عمليات إعدام عقب احتفالات العيد

معلومات إضافية

لا تزال منظمة العفو الدولية يساورها قلق عميق بشأن تفشي استخدام التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة ضد المعتقلين في قطاع غزة الخاضع لسلطة الأمر الواقع لإدارة حماس، بمن فيهم المحكومون بالإعدام. وخلال عام 2012 قالت اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان إنها تلقت 134 شكوى تعذيب مزعوم على أيدي الأمن الداخلي والشرطة في غزة، بالإضافة إلى عشرات المزاعم الإضافية المتعلقة بالمعاملة القاسية واللاإنسانية وإساءة المعاملة الجسدية أو اللفظية.

وفي 22 يونيو/حزيران 2012 أُعدم رجلان عُرف كل منهما بالحروف الأولى من اسمه فقط، وهما "أ.م.غ" و "هـ ج.خ"، في مقر الشرطة بمجمع الجوازات بغزة بسبب ارتكاب جريمة "التعاون مع العدو". وتلقَّت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد بأن "هـ ج.خ) أُرغم على "الاعتراف" تحت وطأة التعذيب، ووقَّع على إفادة بأنه مذنب، لم يكن يستطيع قراءتها لأنه كان أمياً. وقال أحد أفراد عائلته، كان قد زاره في الحجز، إن "هـ.ج.خ" أخبره بأنهم علَّقوه من رسغيه وأخضعوه للصدمات الكهربائية والضرب.

وفي 24 مارس/آذار 2013 حكمت المحكمة العسكرية المركزية في مدينة غزة بالإعدام على (ف.أ) البالغ من العمر 23 عاماً، بتهمة ارتكاب جريمة "التعاون مع كيان معادٍ). وقيل كذلك إنه وقَّع على "اعتراف" تحت وطأة التعذيب. وقال محاميه إنه عندما مثُل أمام المحكمة كان يبكي، وظهرت آثار كدمات على وجهه. وقال لمحامية إنه عُلِّق من رسغيه وكاحليه وتعرَّض للضرب أثناء الاستجواب. وقد قدم استئنافاً إلى المحكمة العسكرية العليا، التي من المقرر أن تقوم بمراجعة قضيته في 14 أغسطس/آب.

وذكرت منظمات غير حكومية محلية لحقوق الإنسان أن عدد السجناء المحكومين بالإعدام في غزة لا يقل عن 40 سجيناً.

تتمتع السلطة الفلسطينية بالولاية القضائية على قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، التي تشكل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتخضع بأكملها للاحتلال العسكري الإسرائيلي. بيد أن أعمال العنف والتوترات الفصائلية الداخلية التي اندلعت بين حركة فتح وحركة حماس، وهي الطرف الفلسطيني الذي فاز في الانتخابات البرلمانية في عام 2006، أسفرت عن خضوع الضفة الغربية لحكومة تصريف الأعمال المعيَّنة من قبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ومنذ يونيو/حزيران 2007 حكمت إدارة الأمر الواقع لحركة حماس قطاع غزة بقيادة إسماعيل هنية. وعقب سيطرة حماس على قطاع غزة، قام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بتعليق عمل قوات الأمن والمؤسسات القضائية التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة، مما خلق فراغاً قانونياً ومؤسسياً. وردَّت حماس بإنشاء أجهزة تنفيذية وقضائية موازية. ولا يتوفر في هذه الأجهزة موظفون مدربون بشكل سليم ولا آليات أو ضمانات خاصة بالمساءلة.

وبموجب القانون الفلسطيني، ينبغي تصديق رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على جميع أحكام الإعدام قبل تنفيذها. بيد أن إدارة حماس ما برحت تنفذ عمليات إعدام منذ عام 2010 بدون الحصول على موافقة رئيس السلطة. وتبرر وزارة الداخلية التابعة لحركة حماس استخدام عقوبة الإعدام بالقول إن من واجبها حماية المجتمع وتنفيذ القانون وحفظ النظام. ويُفرض العديد من أحكام الإعدام من قبل محاكم عسكرية بموجب القانون الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1979، الذي لا تفي إجراءاته بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

ولم تُنفَّذ أية عمليات إعدام في غزة في الفترة من عام 2006 إلى عام 2009. ولكن منذ ذلك الوقت، قامت إدارة حركة حماس بإعدام ما لا يقل عن 16 شخصاً، أُدين ثمانية منهم بحرائم تتعلق "بالتعاون" مع السلطات الإسرائيلية، وثمانية آخرون بجريمة القتل العمد بحسب ما ذكرت منظمات غير حكومية محلية. أما البيانات التي صدرت عن سلطات حماس مؤخراً والمتعلقة بالإعدامات الوشيكة، والتي تتصل بقضايا غير سياسية، ومن غير المتوقع أن تشمل قضايا "التعاون" مع العدو في هذا الوقت.

إن منظمة العفو الدولية تعترف بحق الحكومات في، وبمسؤوليتها عن، تقديم المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية إلى ساحة العدالة، ولكنها تشير إلى عدم وجود أدلة مقنعة على أن عقوبة الإعدام تشكل رادعاً أكثر فعالية من أي شكل آخر من أشكال العقوبات، وإن المنظمة تعارض عقوبة الإعدام- وهي العقوبة النهائية القاسية واللاإنسانية والمهينة- في جميع الحالات، باعتبارها تشكل انتهاكاً للحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

الأسماء: "هـ.م.أ" وجميل زكريا جحا و"ف.أ"/ذكور